الأمم المتحدة

S/2018/359



Distr.: General
17 April 2018
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٣٦٧ (٢٠١٧)

أولا – مقدمة

١ – يقدمُّ هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٣٦٧ (٢٠١٧)، الذي طُلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً كل ثلاثة أشهر عن التقدم المحرز نحو الوفاء بولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (البعثة). ويشمل التقرير التطورات الرئيسية المتعلقة بالعراق ويعرض آخر مستجدات الأنشطة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في العراق منذ تقريري السابق الصادر في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ (S/2018/42) والإحاطة الإعلامية التي قدمها ممثلي الخاص للعراق إلى مجلس الأمن في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٨.

ثانيا – موجز لأبرز التطورات السياسية

ألف – الحالة السياسية

٢ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، طغت الأعمال التحضيرية للانتخابات المقبلة لمجلس النواب (البرلمان)، ومناقشاتُ الموازنة العامة الاتحادية وتحقيق التقارب بين بغداد وإربيل على جدول الأعمال السياسي. وفي ٢١ كانون الثاني/يناير، أصدرت المحكمة الاتحادية العليا قرارا ينص على وجوب إجراء الانتخابات البرلمانية قبل ٤٥ يوما من انتهاء الولاية الانتخابية السابقة، وفقا للمادة ٥٦(٢) من دستور العراق. وفي أعقاب صدور هذا القرار، أيد مجلس النواب في ٢٢ كانون الثاني/يناير قرارا سابقا لمجلس الوزراء بإجراء الانتخابات البرلمانية في ١٢ أيار/مايو. وقد صدق الرئيس فؤاد معصوم على هذا القرار لاحقا.

٣ – وخلال الدورة نفسها، صوَّت مجلس النواب على تعديلاتٍ عدة على قانون انتخابات مجلس النواب (٤٥/٢٠١٣). وتنص هذه التعديلات على أن تضمن الحكومة بيئة آمنة لإجراء الانتخابات، وتسهِّل عودةَ المشردين داخليا إلى مناطقهم الأصلية، وتمكينهم من التصويت لدائرتهم الأصلية بصرف النظر عن المكان الذي هُجروا إليه. وتكفل وزارتا الدفاع والداخلية ضبط الأمن خلال الانتخابات. ولا ينبغي للأحزاب السياسية المتنافسة في الانتخابات أن تكون لديها عناصر مسلحة خاضعة لسيطرتها. وستُجرى عملية تصويت خاصة لأفراد قوات الأمن العراقية.



190418 190418 18-05477 (A)



٤ - وعدَّل مجلس النواب أيضا معايير أهلية المرشحين بإدخاله شرط حصولهم على شهادة البكاريوس، على أن يُستثنى من ذلك ٢٠ بالمائة من مرشحي كل كيان سياسي، يمكن أن يكونوا حاصلين على شهادة ثانوية أو ما يعادلها. وخُصص مقعد إضافي واحد لمكوِّن الأكراد الفيليين في محافظة واسِط، مما زاد العدد الإجمالي للمقاعد البرلمانية من ٣٢٨ إلى ٣٢٩.

٥ - وأشار رئيس الوزراء حيدر العبادي في مؤتمريه الصحفيين الأسبوعيين في ٢٠ و ٢٧ شباط/فبراير إلى أن مجلس الوزراء وافق على تدابير لتسهيل عودة المشردين داخليا وكفالة إجراء الانتخابات في بيئة آمنة وبطريقة شفافة. وفي ٢٧ شباط/فبراير، شكَّل مجلس الوزراء لجنة وزارية مسؤولة عن رصد تنفيذ هذه التدابير، تضم وزير الدفاع عرفان الحيالي؛ ووزير التعليم العالي فرياد رواندزي؛ ووزير الثقافة عبد الرزاق العيسى؛ ووزير الموارد المائية حسن الجنابي.

٦ - وفي ٢٠ شباط/فبراير، طلب السيد العبادي من المجتمع الدولي إرسال مراقبين للانتخابات تعزيزا لنزاهة هذه العملية. وفي ٢٨ شباط/فبراير، أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات أن فترة الحملات الانتخابية تبدأ في ١٠ نيسان/أبريل وتستمر حتى اليوم السابق للانتخابات.

٧ - وفي ٢٧ شباط/فبراير، حدد مجلس الوزراء ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ موعدا لإجراء انتخابات مجالس المحافظات. وأقر البرلمان هذا القرار، الذي ما زال يتعين التصديق عليه من قبل الرئيس. وفي ٣ آذار/مارس، أحرز أعضاء البرلمان الذين يمثلون كركوك تقدما جوهريا بالاتفاق على تعديلات قانون انتخابات مجالس المحافظات والأقضية (القانون رقم ٣٦ لعام ٢٠٠٨، بصيغته المعدلة)، الذي اعتمده البرلمان لاحقا. وستكون كركوك قادرة الآن على المشاركة في الانتخابات المحلية للمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٥. وقد عرضت البعثة بذل مساع حميدة وجهود تيسير مكثفة طوال فترة صياغة تعديلات القانون.

٨ - وفي الوقت نفسه، ظل مجلس محافظة كركوك معطلا ولم يعقد أي اجتماعات رسمية. وأعرب مرارا فرادى أعضاء المجلس، فضلا عن متحاورين آخرين، للبعثة عن قلقهم من أن عدم انعقاد مجلس المحافظة أثر سلبا على الإدارة والأمن على حد سواء. وعلى وجه الخصوص، ارتفع منسوب التوتر إزاء عودة العرب السنَّة إلى قضائي دبس وداقوق في المحافظة. وأثار من جديد ذلك أيضا منازعات على الأراضي، إذ سعى عدد من المدعين إلى تسويتها في المحكمة.

٩ - وفي ٣ آذار/مارس، أقر مجلس النواب قانون الموازنة العامة الاتحادية لعام ٢٠١٨ بحضور ١٨٧ نائبا من نواب البرلمان الـ ٣٢٨. وقد هنأ السيد العبادي لاحقا الشعبَ العراقي على اعتماد قانون الموازنة العامة الذي سيدخل حيز النفاذ بمفعول رجعي اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وقاطعت جميعُ الكتل البرلمانية الكردية التصويت عليه، ويعزى ذلك أساسا إلى عدم رضاها عن حجم حصة إقليم كردستان من الموازنة والنفقات (الاتحادية) السيادية. وفي الميزانية، يقدر مجموعَ الإيرادات بنحو ٧٧،٥ بليون دولار والإنفاقَ بنحو ٨٨ بليون دولار. أما العجز المتوقع فيقل بنحو ٧،٥ بلايين دولار عما كان عليه في العام الماضي. واتُّخذت في الميزانية العديد من التدابير للحد من النفقات التشغيلية وزيادة الإيرادات غير النفطية، بما فيها ضرائب المبيعات ورسوم المرافق العامة مثل الماء والكهرباء. ورغم أن الرئيس أعاد الميزانية إلى مجلس النواب لإدخال تنقيحات عليها، مشيرا إلى عدد من المخالفات القانونية والمالية والشكلية، فقد أصر رئيس مجلس النواب سالم الجبوري في ١٤ آذار/مارس على أن الميزانية اعتُمدت وفقا للدستور. وأوضح أن في وسع الذين اعترضوا على أحكام قانون الموازنة العامة أن يقدموا شكوى

إلى المحكمة الاتحادية العليا، ولكن ليس لديهم الحق، بموجب الدستور، في رفض القانون. وفي ٢٩ آذار/مارس، أوعز الرئيس فؤاد معصوم إلى مكتبه بإتمام الإجراءات اللازمة لنشر قانون الموازنة العامة في الجريدة الرسمية. وأكد السيد معصوم أن قراره إقرار قانون الموازنة العامة يصب في مصلحة الناس من أجل حماية الحقوق المدنية والالتزامات الدولية للعراق وتيسير عمل مؤسسات الدولة في جميع أنحاء البلد.

١٠ - وفي ٥ آذار/مارس، اعتمد مجلس النواب العراقي قانون شركة النفط الوطنية العراقية الذي أنشأ شركة تملكها الدولة بالكامل وترتبط بمجلس الوزراء مباشرة. وتهدف الشركة إلى تحسين الاستفادة من موارد النفط والغاز وستعمل في مجالات التنقيب والتطوير والإنتاج والتسويق والأنشطة ذات الصلة. وستُخصَّص نسبة مئوية لا تتعدى ٩٠ في المائة من أرباح الشركة للميزانية الوطنية. ويلغي هذا القانونُ قانونَ إنشاء شركة النفط الوطنية لعام ١٩٦٧.

١١ - وفي ٨ آذار/مارس، أصدر السيد العبادي مجموعة من الأنظمة لتسوية وضع مقاتلي قوات الحشد الشعبي، استنادا إلى قانون هيئة الحشد الشعبي الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وتحدد هذه الأنظمة الرتبَ العسكرية والحد الأدنى من معايير الأهلية، والمرتبات والبدلات على قدم المساواة مع تلك المطبقة على موظفي وزارة الدفاع، وتوسِّع نطاقَ القانون الجنائي العسكري، وقانون الخدمة المدنية، وعدد من القوانين الأخرى لتشمل العاملين في هيئة الحشد الشعبي.

١٢ - وما زال يتعين تحديد موعد للانتخابات الإقليمية المقبلة في إقليم كردستان، في أعقاب الطلب الرسمي المقدم من رئيس وزراء حكومة إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وفي ٢٨ شباط/فبراير، اعتمد برلمان إقليم كردستان مشروع قانون الإصلاح الذي ركز على مرتبات الموظفين المدنيين ومعاشاتهم التقاعدية. وقبل التصديق على مشروع القانون وبعد تنظيم مظاهرات عامة ضده، وافقت الأحزاب الرئيسية التي تدعم مشروع القانون على إعادة فتحه لتنقيحه، في ٤ آذار/مارس. وما زالت المناقشات مستمرة في البرلمان الإقليمي حول التعديلات المحتملة، ولكنها لم تُحسم بعد حتى الآن.

١٣ - وواصل الاتحاد الوطني الكردستاني مناقشة مسألة عقد مؤتمر للحزب لانتخاب قيادته الجديدة وذلك بعد وفاة مؤسسه جلال طالباني في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وفي ١٧ آذار/مارس، التأمَ مجلس قيادة الاتحاد الوطني الكردستاني في السليمانية لإعلان تشكيل مكتب سياسي مؤقت. وفي إطار التحضير للانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في ١٢ أيار/مايو، شكلت حركة التغيير (غوران) والجماعة الإسلامية الكردستانية، والتحالف من أجل الديمقراطية والعدالة بقيادة رئيس الوزراء السابق للحكومة الإقليمية لكردستان برهام صالح، تحالفا انتخابيا في المناطق المتنازع عليها. وتخوض هذه الأحزاب الثلاثة، فضلا عن الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، الانتخابات وفق قوائم مستقلة في إقليم كردستان. ويقاطع الحزب الديمقراطي الكردستاني الانتخابات في كركوك. وقد أسس شاسوار عبد الواحد، وهو من كبار رجال الأعمال الموجودين في السليمانية والذي نظم في العام الماضي حملة ''لا للآن'' قبل استفتاء ٢٥ أيلول/سبتمبر، حركةَ الجيل الجديد، التي تعتزم تقديم مرشحين لشغل مناصب في جميع أنحاء البلد.

باء – العلاقات بين بغداد وإربيل

١٤ – استمرت المناقشات بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان لمعالجة الخلافات العالقة، ولا سيما إعادة فتح مطاري إربيل والسليمانية أمام حركة الطيران الدولية، إضافة إلى تخصيص تمويل اتحادي لموظفي الخدمة المدنية في إقليم كردستان. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، اجتمع السيد العبادي والسيد بارزاني في بغداد ودافوس وميونيخ وبقيا على تواصل منتظم عبر قنوات مختلفة لتسوية خلافاتهما.

١٥ – وفي ٤ شباط/فبراير، أنجزت لجنة مشتركة بين الحكومتين الاتحادية والإقليمية مراجعةً أولية شملت عددا من موظفي الخدمة المدنية في إقليم كردستان، باستثناء وزارتي شؤون البشمركة والداخلية. وأُنجِزَت المراجعة الثانوية لكشوف مرتبات الإدارات الإقليمية لوزارتي الصحة والتعليم في إقليم كردستان؛ والعمل جارٍ على مراجعة حسابات الوزارات المتبقية. وفي نهاية شباط/فبراير، كرر السيد العبادي تأكيد توقعه التوصل قريبا إلى اتفاق على مرتبات موظفي الخدمة المدنية. وفي ١٩ آذار/مارس، أعلنت وزارة المالية والاقتصاد في إقليم كردستان أن الحكومة الاتحادية أفرجت عن ٣١٧ بليون دينار عراقي لدفع جزء من مرتبات موظفي الخدمة المدنية في إقليم كردستان. وفي وقت لاحق، في ٢٨ آذار/مارس، نشرت حكومة إقليم كردستان بيانا تضمَّن تفاصيل التعديلات التي أدخلت على نظام ادخار الرواتب لموظفي الخدمة المدنية، والتي لا تسري على موظفي الخدمة المدنية الذين يتقاضون أقل من ٠٠٠ ٤٠٠ دينار عراقي.

١٦ – وفي ٢١ شباط/فبراير، أفاد متحدث رسمي باسم وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في إقليم كردستان بالتوصل إلى اتفاق على استئناف الرحلات الجوية بين إقليم كردستان والمملكة العربية السعودية، للمسافرين الراغبين في أداء مناسك العمرة حصرا، وفي ٧ و ٨ آذار/مارس، انطلقت هذه الرحلات من مطاري إربيل والسليمانية الدوليين. وفي ١٣ آذار/مارس، أصدر السيد العبادي مرسوما تنفيذيا يسمح باستئناف الرحلات الجوية الدولية إلى مطاري إربيل والسليمانية واضعا إياهما تحت سلطة الحكومة الاتحادية. وفي ١٩ آذار/مارس، استؤنفت الرحلات الجوية الدولية إلى المطارين.

١٧ – وأكدت الحكومة الاتحادية من جديد أنه يجب أن تحتفظ بسيطرة مطلقة على جميع صادرات العراق من الموارد الطبيعية، وبخاصة النفط والغاز. وتواصلت المفاوضات بشأن استخدام خط أنابيب النفط في إقليم كردستان لتصدير النفط من محافظة كركوك. وفي ٢٧ شباط/فبراير، أشار السيد العبادي إلى أن هذه المفاوضات شملت تركيا.

جيم – الأمن

١٨ – واصلت عناصر جيوب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية) تنفيذ هجمات غير متناظرة في جميع أنحاء البلد. ففي ١٨ شباط/فبراير، هاجم مقاتلون مزعومون من تنظيم الدولة الإسلامية وحدة تابعة لقوات الحشد الشعبي في قضاء الحويجة في محافظة كركوك، مما أسفر عن مقتل عدد من مقاتلي قوات الحشد الشعبي. وفي اليوم التالي، نفذت الشرطة الاتحادية العراقية وقوات الحشد الشعبي عملية أمنية في القضاء بهدف تطهير المنطقة من مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية. وأمر السيد العبادي بفتح تحقيق في هذا الهجوم. وفي ١١ آذار/مارس، قُتل عدد من المدنيين، من بينهم امرأة حامل وطفلان، في نقطة تفتيش وهمية نصبها تنظيم الدولة الإسلامية على الطريق بين بغداد وكركوك. وأنشئت خمس نقاط تفتيش غير قانونية أخرى على الطريق في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ آذار/ مارس، قُتل

فيها ثمانية مدنيين وثلاثة من أفراد الميليشيات. ولا يزال في عداد المفقودين سبعة مدنيين آخرين وثمانية من أفراد قوات الأمن العراقية احتُطِفوا في خضم الحوادث المعنية.

١٩ - وفي ١٣ آذار/مارس، قُتل قائد اللواء السابع والخمسين لقوات العمليات الخاصة العراقية في نقطة تفتيش بالقرب من سامراء، في محافظة صلاح الدين. وأوضح السيد العبادي لاحقا أن القائد تعرض لإطلاق النار على يد ''عناصر غير منضبطة''، مضيفا أنه أمر بفتح تحقيق في الموضوع. وأفادت وسائط الإعلام المحلية بعد فترة وجيزة من ذلك بأنه أُلقي القبض على ستة من المشتبه فيهم.

٢٠ - وواصلت جماعات المعارضة المسلحة نشاطها في جبال حمرين، على الحدود بين محافظتي كركوك وصلاح الدين وفي غربي محافظة الأنبار. وفي ٦ آذار/مارس، أعلنت قوات الأمن العراقية بداية عملية تطهير في الصحراء على مقربة من الحدود بين العراق والأردن. وفي ٢٤ آذار/مارس، بدأت عمليات التطهير في محافظة ديالى رداً على تزايد أنشطة جماعات المعارضة المسلحة جنوب جبال حمرين، غير بعيد من الحدود مع محافظة صلاح الدين.

٢١ - ولا تزال بغداد تتعرض لهجمات بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، بما في ذلك المركبات المفخخة، التي تستهدف قوات الأمن العراقية والمدنيين. ووقع من تلك الهجمات ما مجموعه ٥٢ هجوما في الفترة من ٢٠ شباط/فبراير إلى ٢٥ آذار/مارس، قُتل فيها ٢٠ شخصا، من بينهم ١٧ مدنياً. وفي سبيل تحسين الحالة الأمنية في محافظة البصرة، شرعت الحكومة الاتحادية في عملية لإنفاذ القانون فيها في ٢١ شباط/فبراير. وتسعى هذه العملية، التي من المتوقع أن تستمر لمدة شهرين، إلى استهداف المجرمين ونزع سلاح القبائل في شمال المحافظة. وأُفيد أنها أسفرت بالفعل عن اعتقال عدة أفراد ومصادرة أسلحة غير مشروعة.

٢٢ - وفي تطور مواز، دخلت قوات الأمن العراقية إلى قضاء سنجار في محافظة نينوى، وبسطت سيطرتها على المنطقة في ٢٥ آذار/مارس، في أعقاب تقارير أفادت بانسحاب مقاتلين من حزب العمال الكردستاني من المنطقة. وفي ٢٦ آذار/مارس، ناقش رئيس وزراء العراق، السيد العبادي ورئيس وزراء تركيا، بن علي يلدريم، هاتفيا الحالة في سنجار. وأشار السيد يلدريم إلى أن تركيا لن تشارك في أي عملية عسكرية في سنجار دون موافقة حكومة العراق.

دال - التطورات الإقليمية والدولية

٢٣ - في أعقاب مؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق، الذي تكرمت باستضافته الكويت، في مدينة الكويت في الفترة من ١٢ إلى ١٤ شباط/فبراير، واصلت حكومة العراق تعزيز علاقاتها مع بلدان الجوار والشركاء الدوليين الآخرين، على أساس المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية المشتركة.

٢٤ - وفي الفترة من ١٦ إلى ١٨ شباط/فبراير، شارك السيد العبادي في مؤتمر ميونيخ الأمني الرابع والخمسين. ودعا العالم في خطابه إلى الاتحاد ضد الإرهاب، وسلط الضوء على انتصار العراق على تنظيم الدولة الإسلامية وحذّر من أن بعض فلول هذا التنظيم لا تزال نشطة في المنطقة. وتعهد بأن العراق سيواصل تحسين علاقاته مع جيرانه على أساس المصالح المتبادلة واحترام السيادة الوطنية. وأعرب السيد العبادي عن تقديره للدعم الذي تقدمه الكويت والذي يفسره على أنه ثقة في حكومة العراق. وبالإضافة إلى ذلك، تعهد بتضييق الخناق على الفساد في محاولة لاستعادة ثقة المستثمرين.

٢٥ - وعلى هامش المؤتمر، اجتمع رئيس الوزراء بشخصيات من بينها المستشارة الألمانية، أنجيلا ميركل؛ ورئيس وزراء فرنسا، إدوار فيليب؛ ورئيس وزراء تركيا، بن علي يلدريم؛ والأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي، ينس ستولتنبرغ؛ والأمين العام لجامعة الدول العربية، أحمد أبو الغيط؛ ورئيس وزراء هولندا، مارك روت، ناقش معها الحالة في العراق والتعاون الثنائي في مجالات الأمن والتجارة والتنمية.

٢٦ - وحضر أيضا رئيس وزراء حكومة إقليم كردستان، نيجيرفان بارزاني، مؤتمر ميونيخ الأمني، واجتمع بشخصيات منها وزيرة الدفاع الاتحادية في ألمانيا، أورسولا فون دير لاين، ووزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية، محمد جواد ظريف، ووزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في إيطاليا، أنجيلينو ألفانو، ونائب رئيس الوزراء ووزير داخلية الكويت، خالد الجراح الصباح، ووزيرة الشؤون الخارجية للنرويج، ماري إريكسن صوريد، ووزير الدفاع في السويد، بيتر هولتكفيست، ووزير الدولة لشؤون الشرق الأوسط في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أليستر بورت. وخلال تلك الاجتماعات، أعرب وفد إقليم كردستان عن رغبة قوية في تسوية التوترات مع بغداد سلمياً، وأشار إلى أن الدستور ينبغي أن يكون الأساس لحل جميع الخلافات بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية.

٢٧ - وفي ١٨ شباط/فبراير، استقبل الرئيس، السيد معصوم، ونائب الرئيس، نور المالكي، بشكل منفصل كبير مستشاري الشؤون الدولية لدى المرشد الأعلى لجمهورية إيران الإسلامية، آية الله علي خامنئي، علي أكبر ولاياتي، وناقشا معه العلاقات الثنائية. وفي ١٩ شباط/فبراير، أجرى وزير داخلية العراق، قاسم الأعرجي، زيارة إلى عمان حيث ناقش مسائل التجارة الثنائية ومسائل معبر طريبيل الحدودي مع رئيس وزراء الأردن، هاني الملقي. وفي ٢٠ شباط/فبراير، استقبل السيد معصوم والسيد العبادي كل على حدة رئيس لبنان، ميشال عون، وناقشا معه العلاقات الاقتصادية والتجارية الثنائية. وفي ٢٥ و ٢٦ شباط/فبراير، أجرى سليم الجبوري، رئيس مجلس النواب، زيارة إلى الدوحة ناقش فيها التطورات الإقليمية وإعادة إعمار المناطق المحررة مع أمير قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، وكبار المسؤولين الحكوميين.

٢٨ - وفي الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ شباط/فبراير، أجرى وزير الشؤون الخارجية للعراق، إبراهيم عبد الكريم الجعفري، زيارة إلى موسكو، حيث شارك مع نائب رئيس وزراء الاتحاد الروسي، دميتري روغوزين، في رئاسة الاجتماع السابع للجنة الحكومية الدولية العراقية الروسية المعنية بالتعاون في مجالات التجارة والاقتصاد والبحث والتكنولوجيا. ولدى وصول السيد الجعفري، استقبله وزير خارجية الاتحاد الروسي، سيرغي لافروف، الذي أكد من جديد دعم حكومة بلده للجهود التي تبذلها حكومة العراق من أجل بناء الوفاق الوطني واحترام مصالح كل الجماعات العرقية والدينية والسياسية.

٢٩ - وفي ٣ آذار/مارس، أجرى السيد الجبوري، رئيس مجلس النواب، زيارة إلى الكويت اجتمع فيها بالأمير الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، ورئيس برلمان الكويت، مرزوق الغانم، لمناقشة العلاقات الثنائية. وفي ٥ آذار/مارس، أجرى السيد العبادي محادثة هاتفية مع الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، عاهل المملكة العربية السعودية، ناقشا خلالها العلاقات الثنائية والعمل الذي يضطلع به مجلس التنسيق السعودي العراقي في سبيل تعزيز التجارة والاستثمار على الصعيد الثنائي. وفي ٥ و ٦ آذار/مارس، أجرى وزير الصناعة والمناجم والتجارة في جمهورية إيران الإسلامية، محمد شريعتمداري، زيارة إلى بغداد التقى فيها وزير الإسكان والتعمير، ووزير الكهرباء، ووزير الصحة، على التوالي. وفي ٦ آذار/مارس، استقبل السيد معصوم رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بيتر مورير،

لمناقشة مسألة مواصلة المساعدة المقدمة للمشردين داخليا والبحث عن الأشخاص المفقودين. وفي ٧ آذار/مارس، استقبل السيد العبادي النائب الأول لرئيس جمهورية إيران الإسلامية، إسحاق جهانغيري، لمناقشة العلاقات الثنائية والتنسيق. وفي ١٥ آذار/مارس، أجرى رئيس مجلس النواب، السيد الجبوري، زيارة إلى أنقرة، اجتمع فيها برئيس تركيا، رجب طيب أردوغان، وناقش معه تعزيز العلاقات الثنائية، وأيضا عمليات مكافحة الإرهاب التي ينفذها العراق.

٣٠ - وفي ٢٠ شباط/فبراير، أكد السيد العبادي من جديد أن العراق يواصل التماس الدعم الدولي في مجالات التدريب العسكري واللوجستيات وجمع المعلومات الاستخبارية. وفي ٢١ و ٢٢ شباط/ فبراير، التقى بمساعد وزير الدفاع المعني بالشؤون الأمنية الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية، روبرت كارم، لمناقشة التعاون في مكافحة الإرهاب. وفي ١ آذار/مارس، استقبل وزير الدفاع في العراق، عرفان الحيالي، رئيس هيئة الأركان العامة لتركيا، خلوصي آكار، لمناقشة التعاون في مجال مكافحة الإرهاب. وفي ٥ آذار/مارس، استقبل السيد العبادي الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي، ينس ستولتنبرغ، وناقش معه مسألة مكافحة التطرف العنيف. وفي ١٥ آذار/مارس، أجرى السيد العبادي محادثة هاتفية مع نائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، مايك بينس، ناقشا خلالها الانتخابات المقبلة لمجلس النواب وأيضا العلاقات بين بغداد وإربيل.

ثالثا - آخر المستجدات بشأن أنشطة البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري

ألف - الأنشطة السياسية

٣١ - استعداداً لانتخابات مجلس النواب في ١٢ أيار/مايو، تباحث ممثلي الخاص للعراق ونائبة ممثلي الخاص للشؤون السياسية والمساعدة الانتخابية بصورة مكثفة مع أعضاء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، والمسؤولين الحكوميين، وأعضاء البرلمان، وممثلي الأحزاب السياسية، والجماعات النسائية، ومنظمات المجتمع المدني، والقيادات الدينية والمجتمعية. وأعرب ممثلي الخاص عن سروره بالتقدم المطرد الذي أحرزته المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في التحضير للانتخابات، وأشاد بالتزام المفوضين. وشدد على أهمية إجراء الانتخابات بطريقة شاملة وتشاركية وشفافة وآمنة بمشاركة واسعة النطاق، بما في ذلك مشاركة النساء والشباب، وأكد استمرار ما تقدمه البعثة من دعم ومساعدة إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في التحضير للانتخابات، في إطار الاحترام الكامل لسيادة العراق ودستوره وقوانينه. وكرر التأكيد على ضرورة العمل على النشر السليم لتكنولوجيات جديدة لإدارة التصويت وفرز النتائج، وتفسيرها بالكامل للجهات المعنية لتعزيز ثقتها في مصداقية تلك التكنولوجيات، وتدعيم ذلك بتدقيق للنظام وبراجحياته على يد شركة دولية مرموقة. وشملت المساعدة المقدمة من البعثة فيما يتعلق بالعملية الانتخابية أيضا تيسير وضع ميثاق الشرف الانتخابي للأحزاب السياسية، بمبادرة من الأحزاب السياسية العراقية.

٣٢ - وزارت نائبة ممثلي الخاص للشؤون السياسية والمساعدة الانتخابية عدداً من مخيمات المشردين في محافظتي كركوك وبغداد للدعوة إلى إشراك المشردين داخلياً وغيرهم من الفئات الضعيفة في الانتخابات المقبلة. وسلطت نائبة ممثلي الخاص الضوء على أهمية مشاركة المشردين، فشجعتهم على ممارسة حقهم في اختيار ممثليهم البرلمانيين. وشددت على الحاجة إلى اتخاذ تدابير تكفل تمكين الناخبين لأول مرة والفئات الضعيفة من التسجيل والتصويت في الانتخابات. وفي أعقاب أنشطة الدعوة التي قامت بها البعثة، قررت

المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في ٢١ شباط/فبراير تمكين المشردين الذين يعيشون في المخيمات من التصويت عن طريق الاقتراع الغيابي المشروط.

٣٣ - وتباحثت نائبة ممثلي الخاص أيضا مع الممثلين الكرديين والعرب والتركمانيين من كركوك لحل المسائل العالقة في المحافظة، ولا سيما الوساطة في المناقشة التي أفضت إلى الاتفاق على إجراء انتخابات مجلس المحافظة في كركوك بالتزامن مع الانتخابات التي تنظم في المحافظات الأخرى.

٣٤ - وفي الفترة من ٢١ إلى ٢٤ كانون الثاني/يناير، أجرى الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، ميروسلاف ينتشا، زيارة إلى العراق، شملت زيارة إلى الموصل. واجتمع خلال زيارته بكبار قادة حكومة العراق، وأعضاء مجلس النواب، وممثلي المجتمع المدني وأعضاء السلك الدبلوماسي. وجدد التأكيد على الدعم المستمر والمكرس الذي تقدمه الأمم المتحدة للتشجيع على بناء عراق موحد وشامل، وتحقيق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية والمساءلة، فضلا عن تعزيز التعاون الإقليمي والشراكات.

٣٥ - وإلى جانب الإشادة بما تبذله حكومة العراق من جهود جبارة للقضاء على تنظيم الدولة الإسلامية، حث ممثلي الخاص الحكومة على مواصلة التنسيق مع الشركاء الدوليين والأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب. وخلال زيارة وكيل الأمين العام لمكتب شؤون مكافحة الإرهاب، فلاديمير فورونكوف، في ٦ و ٧ آذار/مارس، شدد على أهمية بذل جهود شاملة لمكافحة الإرهاب تماشيا مع الركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

٣٦ - وواصل ممثلي الخاص اتصالاته بأصحاب المصلحة الرئيسيين في بغداد ومنطقة كردستان. ورحب بالاستعداد للمناقشة الذي أفضى إلى تطورات إيجابية في العلاقات بين الجانبين، بما في ذلك إعادة فتح مطاري إربيل والسليمانية أمام الرحلات الدولية في ١٩ آذار/مارس ودفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية. وحث القادة على مواصلة الحوار فيما بينهم بروح الشراكة الحقيقية من أجل حل المسائل العالقة، مع التشديد على أهمية الاستقرار والتعايش في انسجام بين جميع مكونات المجتمع العراقي.

٣٧ - وواصل ممثلي الخاص أيضا جهوده مع القيادة العراقية وبلدان المنطقة لدعم المصالحة الوطنية، ودعا إلى الحفاظ على الزخم وإجراء حوار مصالحة سياسية وطنية حقيقي يمهد الطريق لتشكيل الحكومة بسلاسة بعد الانتخابات. ودعا العراق أيضا إلى النظر في تأثير تنظيم الدولة الإسلامية على الشعب العراقي، بما في ذلك مكافحة الأيديولوجيات المتطرفة والتشجيع على الاعتدال والتسامح.

٣٨ - ورحب ممثلي الخاص بالإعلان الصادر عن المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، أحمد أوزومجو، بشأن الانتهاء من تدمير الأسلحة الكيميائية من مخلفات الحرب في البلد. ووصف تدمير مخلفات الأسلحة الكيميائية بالإنجاز الملحوظ الذي سيساعد العراق على الوفاء بالتزاماته بموجب اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة.

باء - المساعدة الانتخابية

٣٩ - واصلت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات أعمالها التحضيرية لانتخابات مجلس النواب التي ستنظم في ١٢ أيار/مايو. وفي ٢٠ شباط/فبراير، نظمت المفوضية اقتراعا بواسطة السحب لتحديد العدد والتسلسل الذي ستظهر به الكيانات السياسية المتنافسة الـ ٨٨ على بطاقات الاقتراع. وقدمت المفوضية أيضا قائمة بما يقرب من ٠٠٠ ٧ مرشح لإجراء تحريات بشأنهم من قبل الهيئة الوطنية العليا للمساءلة

والعدالة، ومديرية السجلات الجنائية، ووزارات الدفاع والداخلية والتعليم. وبمجرد الانتهاء من عملية التحري، ستستكمل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات قائمة المرشحين وستمضي في طباعة بطاقات الاقتراع. وتتواصل التحضيرات للتصويت في الخارج في ١٩ بلداً تقيم فيها أعداد كبيرة من الناخبين العراقيين المؤهلين. وأبلغت المفوضية بأنه حتى ١٨ آذار/مارس، وُزعت ٦ ١٨١ ٤١٨ مليون بطاقة ناخب، أي ٤٤،٣٣ في المائة من المجموع.

٤٠ - وتواصل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق تقديم دعم استشاري ومساعدة تقنية محددَي الأهداف بشأن مختلف جوانب الأعمال التحضيرية للانتخابات. وجرى تزويد المفوضية بإرشادات تقنية بشأن تدابير تسهيل تصويت الأشخاص المشردين داخليا. وتباحثت البعثة أيضا مع المفوضية بشأن التكنولوجيات التي يجري نشرها لأغراض الانتخابات. وفي الفترة من ٢٧ شباط/فبراير إلى ١ آذار/مارس، نظمت المفوضية اجتماعا تقنيا للتكامل شمل التوقيع على اتفاق بين المفوضية ومقدمَي الخدمات التكنولوجية اللذين يعملان معها بشأن قابلية التشغيل البيني للأجهزة التكنولوجية الخاصة بالتحقق من الناخبين وإدارة نتائج الانتخابات. وحضرت البعثة الاجتماعات بصفة استشارية. وواصلت البعثة أيضا تشجيع المفوضية على إجراء عملية محاكاة، مقررة ليوم ١٤ نيسان/أبريل، لاختبار أداء الأجهزة والنظم البرمجية التي سوف تستخدم في الانتخابات. وهذا مسعى كبير يشمل ٥٦ ٠٠٠ موقع في العراق.

٤١ - وفي الفترة من ٣ إلى ١٢ آذار/مارس، جرى إيفاد بعثة لتقييم الاحتياجات الانتخابية تابعة للأمم المتحدة إلى العراق من أجل تحديد التقدم المحرز في الأعمال التحضيرية للانتخابات، متابعةً لزيارة أولية أُجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. واجتمع الوفد مع مختلف المحاورين، بمن فيهم موظفو المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وأعضاء البرلمان، وممثلو الأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، ووسائط الإعلام، وكيانات الأمم المتحدة، فضلا عن الشركاء الدوليين المهتمين بانتخابات مجلس النواب.

٤٢ - وفي غياب تاريخ محدد لإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية وانتخابات المجالس المحلية في إقليم كردستان، ركزت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات التابعة للإقليم على جهود تقييم سجل الناخبين. وفي ٢٥ شباط/فبراير، اجتمع ممثلو المفوضية مع مجلس المفوضين في بغداد لمناقشة الترتيبات المتعلقة بتبادل سجل الناخبين.

جيم - التطورات والأنشطة في مجالي حقوق الإنسان وسيادة القانون

٤٣ - ما زال المدنيون يتكبدون خسائر فادحة بسبب النزاع المسلح والإرهاب وأعمال العنف. ففي الفترة من ٢٠ شباط/فبراير إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٨، قتل ١٦ مدنياً وأصيب ١٣٩ بجراح، والسبب الرئيسي هو التفجيرات في بغداد. وعلى سبيل المقارنة، في الفترة من ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ إلى ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٨، قتل ٦٩ مدنياً وأصيب ٣٢٧ بجراح. ويتمثل السبب الرئيسي للإصابات في صفوف المدنيين في مواصلة استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. فعلى سبيل المثال، انفجرت في ٢٠ شباط/فبراير عبوة ناسفة يدوية الصنع في غرب الموصل داخل منزل أسرة نازحة كانت قد عادت لتوها، مما أسفر عن مقتل شخصين.

٤٤ - ويواصل بقايا عناصر تنظيم الدولة الإسلامية تركيز الهجمات على أفراد الشرطة العراقية وقوات الأمن العراقية وقوات الحشد الشعبي في محافظتي نينوى وكركوك. فعلى سبيل المثال، في ٢٤ شباط/فبراير،

قتل مقاتلو تنظيم الدولة الإسلامية اثنين من أفراد الشرطة وجرحوا آخر في نقطة التفتيش التي يعملون بها في حقل خباز النفطي، في ناحية يايجي إلى الجنوب الغربي من مدينة كركوك. وظل المدنيون مستهدفين من قبل مسلحين مجهولين في قضاء الموصل، ففي ٢١ شباط/فبراير، أوقف رجال مسلحون في شرق الموصل سيارة المختار المحلي وقتلوه رمياً بالرصاص. ويُشتبه في انتساب الجناة إلى تنظيم الدولة الإسلامية.

٤٥ - وحتى ٢٩ آذار/مارس، أفادت المديرية العامة لشؤون الأيزيدية في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في حكومة إقليم كردستان بأن ٣ ١٥٤ أيزيدياً (١ ٤٧١ امرأة و ١ ٦٨٣ رجلا) لا يزالون في قبضة تنظيم الدولة الإسلامية.

٤٦ - وواصلت المحاكم العراقية إصدار أحكام بالإعدام في الجرائم المتصلة بالإرهاب. فحتى هذا اليوم من عام ٢٠١٨، أعلن مجلس القضاء الأعلى فرض ٢٢ عقوبة إعدام على مرتكبي جرائم متصلة بالإرهاب، بما في ذلك ضد امرأة ألمانية، ورجل سوري، ورجل آخر مجهول الجنسية، و ١٦ امرأة تركية. ولم ترد حكومة العراق على طلب قدمته البعثة للحصول على معلومات بشأن لوائح الاتهام والإدانات وأحكام الإعدام المتصلة بالإرهاب، وبشأن مكان وزمان تنفيذ أحكام الإعدام.

٤٧ - وتواصل استخراج جثث المدنيين من الأنقاض في الموصل. فحتى ٢٨ آذار/مارس، استخرجت قوات الدفاع المدني ما مجموعه ١ ٨٤٢ جثة لمدنيين، وُجدت ٣ جثث منها في شرق الموصل. وفي الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ آذار/مارس، استخرجت قوات الدفاع المدني جثث ٤٧ مدنياً، منهم ١١ امرأة و ٧ أطفال من تحت الأنقاض في غرب الموصل.

٤٨ - وواصلت البعثة الدعوة إلى المساءلة في سياق انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات المرتكبة أثناء النزاع المسلح الجاري، ولا سيما الجرائم الدولية التي قد ترقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وربما الإبادة الجماعية. وفي أعقاب عملية قادها العراق ودعمتها البعثة، قدمت البعثة إلى مؤسسات عراقية وأعضاء في البرلمان وجهات فاعلة في المجتمع المدني مشروع قانون مقترح يتعلق بإنشاء محكمة متخصصة في الجرائم الدولية للنظر فيه.

٤٩ - وتواصل اكتشاف مقابر جماعية في المناطق التي كانت خاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية. فعلى سبيل المثال، اكتشفت الشرطة المحلية في ٢١ شباط/فبراير في قضاء القيارة بالموصل، في محافظة نينوى، مقبرة جماعية تحتوي على ٧٦ جثة لأشخاص يحتمل أن يكونوا من ضحايا تنظيم الدولة الإسلامية.

٥٠ - وواصلت البعثة أيضا الدعوة لتوفير الحماية المناسبة للمقابر الجماعية، بهدف جمع الأدلة وتأمينها وحفظها. وفي إطار التحضير لوصول فريق التحقيق المستقل الذي يجري إنشاؤه حاليا بموجب قرار مجلس الأمن ٢٣٧٩ (٢٠١٧) لدعم جهود العراق الرامية إلى محاسبة تنظيم الدولة الإسلامية على الجرائم المرتكبة في العراق، جمعت البعثة خلاصة بشأن المقابر الجماعية في العراق (حتى الآن) وزودت السلطات العراقية بها، بما في ذلك دائرة شؤون وحماية المقابر الجماعية التابعة لمؤسسة الشهداء، وغيرها من أصحاب المصلحة الرئيسيين مثل المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق. ومنذ حزيران/يونيه ٢٠١٤، سجلت البعثة اكتشاف ١١٧ مقبرة جماعية ناتجة عن النزاع مع تنظيم الدولة الإسلامية. ويقدر عدد الضحايا المدفونين في هذه المقابر، على النحو الذي أُبلغت به البعثة، بما يتراوح بين ٦ ٠٠٦ و ١٢ ٥٠٥ ضحايا.

٥١ - وفي ٥ آذار/مارس، اختتمت ممثلتي الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، براميلا باتن، زيارة إلى العراق امتدت لثمانية أيام استمعت خلالها إلى روايات مباشرة من ضحايا العنف الجنسي المرتكب من جانب تنظيم الدولة الإسلامية. وشددت خلال المناقشات مع المسؤولين العراقيين بشأن

المسائل المتعلقة بالعدالة والمساءلة على أهمية كفالة مساءلة الجناة المزعومين ليس فقط بشأن جرائم الإرهاب، ولكن أيضاً بشأن النطاق الكامل لجرائم العنف الجنسي المرتكب بحق النساء والأطفال العراقيين، بما في ذلك الاختطاف والاغتصاب والاسترقاق الجنسي والزواج القسري. وأشارت إلى أن مكتبها على استعداد للعمل مباشرة مع القضاة والمحققين والمدعين العامين العراقيين، جنبا إلى جنب مع فريق التحقيق الذي سيُنشأ قريبا على النحو المطلوب في قرار مجلس الأمن ٢٣٧٩ (٢٠١٧). ودشنت الممثلة الخاصة، إلى جانب وزير العمل والشؤون الاجتماعية، مبنى أول مأوى في بغداد خارج إقليم كردستان لضحايا العنف الجنسي والجنساني. والمأوى نتاج لمبادرة مشتركة بين وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٥٢ - وفي ٧ و ٨ آذار/مارس، نظمت حكومة العراق مؤتمراً لمدة يومين احتفالا باليوم الدولي للمرأة عممت خلاله مشروع تقرير عن تنفيذ خطة العمل الوطنية العراقية المتعلقة بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وقام بتنظيم المؤتمر كل من اللجنة الوطنية العليا للنهوض بواقع المرأة العراقية ومديرية تمكين المرأة العراقية، التابعتين لمجلس الوزراء، بالتعاون مع الفريق الوطني لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ برعاية السيد العبادي. وكان الهدف من المؤتمر التماس الآراء من المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والمشردات داخليا لمواصلة إعداد مشروع التقرير المتعلق بالتنفيذ قبل عرضه على مجلس الأمن، وذلك مقرر في وقت لاحق من هذا العام.

٥٣ - وتلقت فرقة العمل المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، التي يشترك في رئاستها كل من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، تقارير تفيد بوقوع ١٣ حادثة انتهاك ضد الأطفال تضرر منها ٢٢ طفلاً. ومن تلك الحوادث، جرى التحقق من ١٠ حوادث تضرر منها ١٩ طفلا (جميعهم من الفتيان). ففي محافظة نينوى، جرى التحقق من تجنيد خمسة فتيان واستخدامهم من قبل جهات فاعلة مسلحة، في حين قتل أربعة صبية وأصيب عشرة آخرون بأنواع مختلفة من المواد المتفجرة في محافظات نينوى وكركوك وصلاح الدين. وفي محافظة نينوى، استخدمت إحدى المدارس للأغراض العسكرية.

٥٤ - وفي ٧ آذار/مارس، اجتمع وزير العمل والشؤون الاجتماعية، بصحبة ممثلين لوزارة العدل ووزارة الشؤون الخارجية، بوفد للأمم المتحدة من مكتب ممثلتي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، وإدارة الشؤون السياسية، واليونيسف، وبعثة الأمم المتحدة. وأكد وزير العمل والشؤون الاجتماعية، الذي يرأس أيضا اللجنة الرفيعة المستوى المشتركة بين الوزارات والمعنية بالرصد والإبلاغ المنشأة حديثاً، استعداد الحكومة لمعالجة مسألة الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح، سواء المزعومة أو المتحقق منها، عن طريق إنشاء تدابير للحماية والوقاية، وتعزيز تلك التدابير. واجتمع الوفد أيضا بمستشار الأمن القومي محمود البياتي، بصفته المنسق المعين لفرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ، لمناقشة الخطوات التالية من أجل وضع خطة عمل للتصدي لتجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل قوات الحشد الشعبي، التي أدرجت في قائمة الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح لعام ٢٠١٦ (A/72/361–S/2017/821).

دال – المساعدة الإنسانية وتحقيق الاستقرار والتنمية

٥٥ – دخلت الأزمة الإنسانية في العراق مرحلة جديدة بعودة آلاف المشردين إلى مناطقهم الأصلية. ويجري تطهير المناطق المستعادة من أخطار المتفجرات والركام، وتُبذل جهود كبيرة من أجل إعادة الكهرباء والمياه وشبكات الصرف الصحي، وإعادة إنشاء آليات الحماية الاجتماعية الحكومية، بما في ذلك نظام التوزيع العام، والإسراع بإنعاش الاقتصادات المحلية، وفتح المدارس والمراكز الصحية.

٥٦ – وفي ٦ آذار/مارس، بدأت حكومة العراق والأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني تنفيذ خططهم في المجال الإنساني لعام ٢٠١٨، استنادا إلى أن ما يقدر بـ ٨,٧ ملايين شخص في جميع أنحاء العراق سيكونون بحاجة إلى أحد أشكال المساعدة الإنسانية. ويلتزم الشركاء في المجال الإنساني بتقديم المساعدة للعراقيين الذين يعانون من ضعف شديد في المناطق الأكثر تضررا، وضمان حصولهم على الحماية التي يحتاجونها ويستحقونها بموجب القانون الدولي الإنساني. وستستهدف المساعدة المقدمة من الشركاء في المجال الإنساني ٣،٤ ملايين من الناس الضعفاء في عام ٢٠١٨، الأمر الذي سيتطلب ٥٦٩ مليون دولار. ويمثل ذلك انخفاضا كبيرا مقارنة بعام ٢٠١٧، عندما استهدفت المساعدة ٦,٢ ملايين شخص، مما يعكس الطبيعة المتطورة لاحتياجات السكان المتضررين من الأزمة، وتزايد قدرات المؤسسات الوطنية واتساع نطاق تأثيرها، فضلا عن الدور المتزايد للجهات الفاعلة في مجال التنمية.

٥٧ – وبحلول نهاية شباط/فبراير، كان هناك ٢,٣ مليون من المشردين المتبقين، في حين عاد ٣,٥ ملايين إلى ديارهم ومجتمعاتهم المحلية. ويجري توحيد العديد من مخيمات النازحين وإغلاقها، ويجري حاليا إنشاء لجان العودة في المحافظات – التي تضم ممثلين للحكومة والمنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة – لضمان أن تكون عمليات العودة طوعية وآمنة وتحفظ الكرامة. وعلى الرغم من جميع الجهود التي تبذل، لا تزال هناك تقارير عن عمليات عودة قسرية ومبكرة في محافظات بغداد والأنبار وصلاح الدين، وعن عرقلة عمليات العودة وإعادة تشريد السكان إلى المخيمات في محافظة الأنبار. وهناك بدائل محدودة للأسر المشردة غير القادرة على العودة بسبب الظروف الشخصية أو أوجه الضعف أو المخاوف الأمنية. ويواصل الشركاء في المجال الإنساني بذل جهود الدعوة لدى السلطات لمنع العودة القسرية والمبكرة، والسعي إلى إيجاد بدائل مجدية للأسر المشردة غير القادرة على العودة.

٥٨ – ويظل تسجيل المنظمات الدولية غير الحكومية الإنسانية عملية بطيئة ومرهقة. ولا تزال المفاوضات جارية لتبسيط الإجراءات، ويجري تحديد العقبات والتباحث بشأنها مع السلطات. وفي الوقت نفسه، يسّرت الحكومة الموافقة على الإسراع بإصدار أكثر من ١ ٠٠٠ تأشيرة لموظفي المنظمات الإنسانية الدولية الذين ليس لديهم وثائق دخول صالحة. وتتواصل الجهود المبذولة للتمكن من توفير المساعدة الإنسانية لمن هم في حاجة إليها بأقل ما يمكن من العقبات البيروقراطية.

٥٩ – وواصل مرفق تمويل أنشطة تحقيق الاستقرار التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي العمل من أجل الوقاية من تجدد أعمال العنف والتطرف، وتيسير عمليات العودة، ووضع الأسس لإعادة التعمير والإنعاش. وقد تحقق ذلك من خلال إصلاح الهياكل الأساسية العامة، وتقديم المنح للمشاريع التجارية الصغيرة والأسر المعيشية التي تعولها نساء، وتعزيز قدرة الحكومة المحلية، وتوفير فرص عمل قصيرة الأجل من خلال مخططات الأشغال العامة في المناطق المتضررة بشكل مباشر من تنظيم الدولة الإسلامية. وهناك

أكثر من ٢ ٠٠٠ مشروع منجز أو قيد التنفيذ أو في طور التصميم في ٣١ من المدن والمقاطعات المحررة التي طُلب من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العمل فيها. ويشمل ذلك المناطق الرئيسية في محافظات الأنبار ونينوى وصلاح الدين وديالى وكركوك.

٦٠ - وفي محافظة الأنبار، أُنجزت الإصلاحات المنفذة على الجسر الياباني في آذار/مارس، الأمر الذي أتاح لأكثر من ٣٠ ٠٠٠ شخص وللحركة التجارية الوصول إلى غرب الأنبار. وفي محافظة نينوى، أُعيدت الكهرباء إلى محطة معالجة المياه الجديدة في غرب الموصل، التي توفر مياه الشرب النقية لما يقرب من ٥٠٠ ٠٠٠ شخص. وفي سهول نينوى، جرى العمل على استعادة الخدمات الصحية، ولا سيما إنجاز المرحلة الأولى من إصلاح مستشفى الحمدانية في شباط/فبراير. فقبل النزاع، كان يزور المستشفى يوميا ما يقرب من ١ ٠٠٠ مريض للحصول على خدمات المرضى الخارجيين، التي كان يستفيد منها حوالي ٥٠٠ ٠٠٠ شخص.

٦١ - ودعما للجهود الكبيرة التي تبذلها حكومة العراق لتحقيق الاستقرار في المناطق المحررة حديثا من خلال مرفق تمويل أنشطة تحقيق الاستقرار، عمل نائب ممثلي الخاص للشؤون الإنسانية بشكل وثيق مع قوات الأمن والحكومة والممثلين البرلمانيين العراقيين، والمجتمع المدني وأفرقة تحقيق الاستقرار، على تحديد المناطق ذات الأهمية الحاسمة لتوطيد المكاسب العسكرية والتي يحتمل أن ينشأ فيها التطرف العنيف. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتفق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة العراق على أن أولوية مرفق التمويل في عام ٢٠١٨ ستكون دعم التدخلات الحازمة للحكومة في خمس مناطق استراتيجية رئيسية هي: الموصل، وغرب نينوى، وممر بيجي - الحضر، وقضاء الحويجة عموما، وغرب الأنبار.

٦٢ - وفي ١٤ آذار/مارس، عقد السيد العبادي، بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بناء على طلبه، مؤتمرا للزعماء من جميع طوائف الأقليات في سهول نينوى. وفي إطار التحضير للمؤتمر، عقدت لجنة المصالحة الوطنية سلسلة من اللقاءات واجتماعات المائدة المستديرة مع كل طائفة لفهم مطالبها بشكل أفضل. وألقى رئيس الوزراء العبادي الكلمة الرئيسية وأعلنت الحكومة عن المبادرات التي ستنفذها في هذا المجال.

٦٣ - وتواصلت عمليات التخلص من أخطار المتفجرات في مدينة الموصل القديمة. وحددت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام أكثر من ٨٠٠ خطر من أخطار المتفجرات في موقع واحد فقط خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وأزيل أكثر من ٢٧ ٠٠٠ من أخطار المتفجرات في غرب الموصل منذ منتصف عام ٢٠١٧، مما قلل من الأخطار أمام عودة المدنيين. وفي حي الميدان في غرب الموصل، أزالت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام ٤٩١ خطرا من أخطار المتفجرات. وفي شباط/فبراير، أزيل أكثر من ١٠٠ حزام ناسف عن الجثث المتحللة، وتتوقع دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام العثور على المزيد منها تحت الأنقاض.

٦٤ - وأنشأت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام وجودا لها في كركوك تحسبا لعمليات المسح والتطهير في الحويجة والمناطق المحيطة بها، وأُطلعت على مخزونات تضم أكثر من ١٢ ٠٠٠ قطعة من المواد المتفجرة التي جمعتها السلطات المحلية. ويمكن أن تشكل هذه المواد خطرا على المدنيين المجاورين لها إذا لم تحصل السلطات المحلية على الدعم اللازم لتدميرها. وفي أعقاب الجهود المبذولة من جانب حكومة العراق

والمجتمع الدولي ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، حصلت منظمتان غير حكوميتين تعملان في مكافحة الألغام على تسجيل من الحكومة الاتحادية وستباشران العمل حالما يكتمل اعتمادهما.

٦٥ - وفي أعقاب مؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق، عُقدت اجتماعات بين مجموعة البنك الدولي والأمم المتحدة لمواصلة العمل على إضفاء الطابع الرسمي على مرفق تمويل إعادة الإعمار والتنمية في العراق. واجتمع فريق الاتصال على مستوى مديري شؤون الإنعاش والتنمية في العراق، الذي يضم مجموعة البنك الدولي والأمم المتحدة والجهات المانحة الرئيسية، يومي ١٥ و ٢٩ آذار/مارس لمناقشة التقدم المحرز في إنشاء آليات الرقابة والتنسيق والتمويل الأساسية المتصلة بإطار إعادة الإعمار والتنمية في العراق.

٦٦ - وفي ١١ و ١٨ آذار/مارس، اجتمع فريق الأمم المتحدة القطري لاستعراض التقدم المحرز والخطوات المقبلة لبرنامج الإنعاش والقدرة على الصمود، وناقش آلية التمويل المقترحة. وفي ١٤ آذار/مارس، قُدمت إحاطة إلى اجتماع غير رسمي لمنتدى التعاون الإنمائي من جانب مجموعة البنك الدولي والأمم المتحدة بشأن التقدم المحرز في إنشاء مرفق تمويل إعادة الإعمار والتنمية في العراق، وبشأن صندوق الأمم المتحدة للإنعاش والقدرة على الصمود، وبشأن إضفاء الطابع الرسمي على هيكل اللجنة التنفيذية التابعة للحكومة.

٦٧ - وعُقدت حلقة عمل حول تعميم مراعاة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في خطط التنمية الوطنية ودون الوطنية في بغداد يومي ٤ و ٥ آذار/مارس. ويسر فريق خبراء معني بأهداف التنمية المستدامة تابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حلقة عمل بحضور أكثر من ١٠٠ مشارك من الوزارات والمحافظات ومنظمات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة. وتمثلت اثنتان من النتائج الرئيسية في الاتفاق على مستويات الدعم المقدم من الأمم المتحدة للتشجيع على إدماج أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية الوطنية المتوسطة الأجل، وتحديد الصعوبات والفرص المتاحة المتصلة بتعزيز مواءمة خطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢ مع أهداف التنمية المستدامة.

٦٨ - وعقدت في عمان في الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ آذار/مارس حلقة عمل إقليمية بشأن التقييمات القطرية المشتركة وإعداد أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وكان الغرض من حلقة العمل هو جمع موظفي الأمم المتحدة العاملين في العراق وسوريا واليمن لاستكشاف سبل تطوير التقييم القطري المشترك وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في البيئات المعقدة. وشمل المشاركون من العراق كبار الموظفين العاملين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، واليونيسف، وبرنامج الأغذية العالمي، ومكتب التنسيق المتكامل للشؤون الإنمائية والإنسانية. وسيبدأ هذا الفريق التحضير لمشاركة على نطاق المنظومة بخصوص التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

هاء - المسائل الأمنية والتشغيلية

٦٩ - واصلت الأمم المتحدة في العراق تنفيذ تدابير قوية لتخفيف المخاطر الأمنية، أتاحت لها تقديم برامج وأنشطة في بيئة أمنية معقدة ومتغيرة. وعلى الرغم من التحديات الأمنية الكبيرة، لا تزال الأمم المتحدة وشركاؤها يشاركون بنشاط في الأنشطة السياسية والانتخابية والإنسانية والإنمائية في جميع أنحاء البلد على أساس الأهمية الحيوية للبرامج وبالتنسيق الوثيق مع حكومة العراق. وتقدم إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن الدعم إلى البعثة وإلى ١٨ وكالة من وكالات الأمم المتحدة في العراق. وقد زادت وكالات الأمم المتحدة مؤخرا وجودها الميداني من أجل تلبية الاحتياجات التشغيلية المتزايدة. ويوجد في

الوقت الحالي ٧٩٤ موظفا دوليا و ٦٠٠ ١ موظف وطني يعملون من سبعة مكاتب للأمم المتحدة في جميع أنحاء البلد.

٧٠ - وفي أعقاب التقييم الخارجي المستقل للبعثة، أنشأتُ فريقا مشتركا بين الإدارات وبين الوكالات، بقيادة إدارة الشؤون السياسية، من أجل وضع خطة لتنفيذ توصيات التقييم، بالتعاون الوثيق مع البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري. وقد اتخذت البعثة منذ ذلك الحين خطوات نحو التنفيذ. وأدرجت البعثةُ في ميزانيتها المنقحة لعام ٢٠١٨ تدابير تستجيب لتوصيات تندرج في نطاق اختصاصها المباشر، مثل زيادة وجود البعثة خارج بغداد. وسيجري تناول توصيات إضافية في سياق الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٩، في انتظار النظر من جانب ولاية مجلس الأمن في تموز/يوليه ٢٠١٨.

٧١ - ويجري تنفيذ التوصيات المتعلقة بالتنسيق والإبلاغ عن الأداء وإدارة أماكن العمل بشكل صحيح. فعلى سبيل المثال، استعرض فريق إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن الهيكل الأمني استنادا إلى مستويات التهديد الحالية، وفحص التدابير المتخذة لحماية المحيط الخارجي للمرافق ومراقبة الدخول في بغداد وإربيل وكركوك.

٧٢ - وقد شهدت أماكن إقامة الموظفين ضغطا شديدا. وتعرض عدد من الوحدات السكنية في بغداد لأضرار بالغة جراء الزلازل التي وقعت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، واضطر بعض الموظفين إلى الانتقال إلى أماكن إقامة مؤقتة. ويجري حاليا إصلاح المباني المتضررة بتمويل من صندوق استئماني وفرته حكومة العراق في عام ٢٠٠٩.

رابعا - ملاحظات

٧٣ - أرحب باعتماد الإطار القانوني الذي يضبُط تنظيم انتخابات مجلس النواب وبالالتزام المستمر من جانب مجلس الوزراء بضمان بيئة آمنة وخالية من الأخطار لإجراء الانتخابات. ومن الأهمية الحيوية أن تُبذل جميع الجهود للتمكن من إجراء الانتخابات في بيئة ذات مصداقية وشاملة للجميع تتاح فيها لجميع العراقيين، رجالاً ونساءً، من كل المحافظات، فرصة المشاركة دون خوف أو تخويف.

٧٤ - وأؤكد مجددا التزام الأمم المتحدة بتقديم المشورة والدعم والمساعدة إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وحكومة العراق فيما يتعلق بالتحضير للانتخابات، حسب التكليف الصادر عن مجلس الأمن. ولم يبق سوى بضعة أسابيع على توجه العراقيين إلى صناديق الاقتراع لاختيار ممثلهم المقبلين المنتخبين ديمقراطيا. وإني أرحب بالجهود التي تبذلها المفوضية لاتخاذ التدابير اللازمة لتشجيع مشاركة الناخبين المؤهلين الذين قد لا يزالون مشردين وقت الانتخابات. وفي الوقت نفسه، أحث المفوضية على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان نزاهة الاقتراع، وفرز الأصوات، وإحالة نتائج الانتخابات، في ضوء التكنولوجيات الجديدة التي يجري نشرها. فكي تكون النتائج الانتخابية مقبولة، يجب أن تظل العملية شفافة. وأشجع أيضا على زيادة تكثيف حملة التوعية من أجل تعريف الناخبين وعامة الجمهور بهذه السمات الجديدة للانتخابات وبالكيفية التي ستؤثر بها على التصويت. وبالإضافة إلى ذلك، أرحب بالجهود التي تبذلها الحكومة والمؤسسات الأمنية لإرساء الترتيبات اللازمة لإتاحة إجراء الانتخابات في أمان ونظام.

٧٥ - وأدعو جميع المرشحين وقادة الأحزاب السياسية إلى المشاركة في منافسة انتخابية حرة ونزيهة تقوم على أساس الاحترام المتبادل، وتعزز المصلحة الوطنية للعراق واستقراره. وتحقيقا لهذه الغاية، أشيد بالجهود التي تبذلها الأحزاب السياسية على اختلاف مشاربها السياسية لإعداد ميثاق الشرف الانتخابي، بوصفه دليلا على التزامها بشفافية ونزاهة العملية الانتخابية. وما زالت البعثة ملتزمة بدعم هذه الجهود، بناء على طلب الأطراف السياسية في العراق.

٧٦ - ويشجعني التقدم المحرز في العلاقات بين بغداد وإربيل إذ فتحت المطارات الإقليمية أمام الرحلات الدولية وجرى توفير المرتبات للعاملين في إقليم كردستان. وأدعو الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان إلى الاستفادة من هذه الخطوات الإيجابية والعمل بسرعة على معالجة جميع المسائل العالقة بينهما، بما يتماشى مع الدستور. وليس هناك بديل لحوار حقيقي مستدام، والبعثة ما زالت على استعداد لتيسير المناقشة بناء على طلب من كلا الطرفين.

٧٧ - وأشير إلى طلب رئيس وزراء إقليم كردستان تحديد موعد للجولة المقبلة من الانتخابات الإقليمية. وأذكر جميع الأطراف في المنطقة بأهمية إجراء انتخابات سوية وذات مصداقية تعطي الشرعية للمؤسسات المنتخبة.

٧٨ - ويسرني أيضا الاتفاق الذي توصل إليه أعضاء البرلمان والذي يتيح إجراء أول انتخابات للمجالس المحلية في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ في كركوك منذ عام ٢٠٠٥. وفي الوقت نفسه، يساورني القلق من الأثر السلبي الذي لحق بالحوكمة والأمن من جراء عدم انعقاد مجلس المحافظة لانتخاب حاكم جديد. وأحث جميع الأطراف على اتخاذ تلك الخطوات دون مزيد من التأخير.

٧٩ - وأرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها حكومة العراق لتعزيز علاقاتها مع البلدان المجاورة والشركاء الدوليين الآخرين على أساس المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية المشتركة. وأشيد بالدعم القوي الذي تعهد به المجتمع الدولي من أجل تحقيق الاستقرار في العراق وإعادة إعماره، وأدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم جهود العراق الرامية إلى مكافحة الإرهاب وتنويع اقتصاده ومكافحة الفساد.

٨٠ - وأشجع حكومة العراق على إصدار قانون ينشئ ولاية قضائية للنظر في قضايا الجرائم الدولية الخطيرة في العراق، أي الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والإبادة الجماعية، لصالح شعب العراق. وقدمت البعثة إلى رئاسة مجلس النواب مشروع قانون مقترح بشأن الموضوع التي انبثق عن عملية قادها العراق ضمت خبراء في القانون وأكاديميين وقضاة ومدعين عامين وأعضاء في البرلمان وممثلين للمجتمع المدني عراقيين، وذلك للنظر فيه. وسيشكل اعتماد قانون من هذا القبيل إنجازا كبيرا للبلد بتوفير الآلية القانونية الخاصة بالجرائم الدولية التي سيُنظر فيها في العراق، وفقا للمعايير الدولية.

٨١ - وأود أن أشيد بحكومة العراق على التخطيط التفصيلي الذي وضعته والأهداف التي حددتها، بناء على الانتصار التاريخي الذي حققته ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، على النحو المبين بتفصيل في إطار إعادة الإعمار والتنمية في العراق واستراتيجية الحد من الفقر وخطة التنمية الوطنية. وأحث المجتمع الدولي على مواصلة دعمه ومشاركته القويين الواضحين في مؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق، لمساعدة العراق على معالجة بعض المسائل الأساسية التي أسهمت في ظهور تنظيم الدولة الإسلامية. وبالإضافة إلى الدعم المستمر في مجالات الحد من أخطار المتفجرات وإعادة الإعمار وتحفيز

الاقتصـاد، ثمة مسـائل أخرى يلزم معالجتها من أجل حماية المكاسـب العسـكرية، والتخفيف من خطر التمرد، وتحقيق الاستقرار والأمن لشعب العراق على نحو أدوَم.

٨٢ - وبناء على ذلك، أحث الدول الأعضـاء على مواصـلة دعمها القوي لمرفق تمويل أنشـطة تحقيق الاستقرار التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. فلتعزيز المكاسب العسكرية وحماية المجتمعات المحلية من تجدد العنف والتطرف، يدعم مرفق التمويل أنشطة تحقيق الاستقرار في مناطق استراتيجية رئيسية خمسة. ولم يُحرَّر بعض المدن في هذه المناطق الاستراتيجية الخمس إلا في أواخر عام ٢٠١٧ ويعاني مرفق التمويل من نقص شديد في الأموال في المناطق المعرضة لأكبر خطر من حيث تجدد أعمال العنف.

٨٣ - وأحث أيضا الدول الأعضاء على النظر في أهمية برنامج الإنعاش والقدرة على الصمود في تسريع مسار الجوانب الاجتماعية لإعادة الإعمار في العراق. وستنفذ ثلاثة مكونات من برنامج الإنعاش والقدرة على الصـمود في المجتمعات المحلية ذات الأولوية العليا حيث يمكن أن يظهر التطرف العنيف من جديد ما لم تتخذ خطوات لاستعادة ثقة المجتمع المحلي، وبناء الثقة في الحكومة، وتوفير الفرص الاقتصادية. وإلى جانب جهودنا في المجال الإنسـاني ومجال تحقيق الاستقرار، برنامج الإنعاش والقدرة على الصـمود حيوي بالنسبة للعراق ويُطلب من الدول الأعضاء النظر في تقديم الدعم له وفقا لذلك.

٨٤ - وسيحتاج حوالي ٨,٧ ملايين شخص إلى الدعم الإنساني في عام ٢٠١٨، في حين أن الشركاء في المجال الإنساني سيقدمون المساعدة إلى ٣,٤ ملايين شخص. ومن الأساسي استمرار الدعم المقدم من المجتمع الدولي لخطة الاسـتجابة الإنسـانية لعام ٢٠١٨. وأحث الحكومة بقوة على مضـاعفة جهودها لتهيئة الظروف اللازمة لعودة المشردين طوعا وفي أمان وبكرامة. ولكي تتمكن الأمم المتحدة والشركاء من تلبية الاحتياجات الأسـاسـية لأشـد الفئات ضـعفا، من المهم أن تقدم الجهات المانحة الدعم في الوقت المناسب لخطة الاستجابة الإنسـانية. غير أنه للأسـف، حتى ٢٥ آذار/مارس، لم يُوفر سـوى ٢٥ مليون دولار من الـ ٥٦٩ مليون دولار اللازمة.

٨٥ - وفي الختام، أود أن أشكر نائبة الممثل الخاص للشؤون الإنسانية المنتهية ولايتها، ليز غراند، على عملها الممتاز بحق خلال السـنوات الثلاث الأخيرة في العراق. وأود أيضـا أن أعرب عن خالص تقديري لممثلي الخاص، يان كوبيتش، ولموظفي الأمم المتحدة في العراق على جهودهم الشـجاعة والحثيثة في تنفيذ ولاية الأمم المتحدة في العراق في ظروف بالغة الصعوبة.
